

# لبنان أمام لحظة فارقة مع اقتراب النطق بالحكم في اغتيال الحريري

## مصير غامض ينتظر سياسة «ربط النزاع» بين المستقبل وحزب الله

لم يعد يفصل لبنان عن النطق بالحكم في قضية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري سوى أيام معدودة، وسط تساؤلات عن تأثيرات هذا القرار على الوضع الداخلي المتأزم بطبعه.

بيروت - يتربع اللبنانيون قرار المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري الجمعة، بعد سنوات طويلة من الانتظار المكلف. ويأتي النطق بالحكم في وقت يمر فيه لبنان بظرفية حساسة جراء انهيار الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، وسط قلق من تأثيرات قرار المحكمة على الوضع الأمني الداخلي، خاصة وأن حزب الله سبق وتوعد في نوفمبر الماضي بقطع «كل يد» تمتد إلى عناصره المتهمه في القضية.

وشكّل اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في فبراير 2005 محطة فارقة في لبنان حيث اضطرت سوريا المتهمه بالتورط في اغتياله إلى الانسحاب من هذا البلد بعد أشهر قليلة، فيما فتح الاغتيال أعين المجتمع الدولي على التهديد الذي يمثله حزب الله.

ويقول متابعون إن قرار المحكمة بالتاكيد ستكون له ارتدادات سياسية في لبنان لاسيما على العلاقة بين تيار المستقبل وحزب الله التي شهدت على مدى السنوات الماضية عملية «ربط نزاع»، لا تزال مستمرة حتى اليوم رغم خروج الحريري الابن (سعد) من السلطة.

وحرص الحريري الابن في السنوات الأخيرة على الفصل بين قضية اغتيال والده والتعاطي مع الشئان السياسي في لبنان، وكان من نتاجات ذلك أن أبرم اتفاقا في العام 2016 مع التيار الوطني الحر بمباركة حزب الله يقوم على توليه رئاسة الحكومة مقابل وصول ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية.

ولم يصد هذا الاتفاق، جراء الاحتجاجات التي ضجت بها ساحات لبنان في أكتوبر الماضي تطالب برحيل كل الطيقة السياسية عن الحكم في ظل اتهامات لها بالنسب في تدهور الوضع الاقتصادي بالبلاد.

ويأتي هذا التطور على وقع توترات متزايدة على طول المنطقة الحدودية الممتدة من سوريا إلى لبنان، على خلفية مقتل عنصر من حزب الله في قصف يعتقد أنه إسرائيلي بالقرب من العاصمة السورية دمشق.

وسبق أن أعلنت إسرائيل قبل أيام أنها أحبطت عملية تسلل لعناصر من حزب الله إلى أراضيها عبر لبنان، وهو ما نفاه الحزب الذي أكد أن الرد على مقتل عنصره في سوريا «أت لا محالة».

وقال المتحدث باسم الجيش الكولونيل جوناثان كورنيكوس للصحافيين عبر الهاتف، إن العناصر «كانوا في إسرائيل ولكن خارج السياج» الحدودي، دون أن يذكر هوياتهم أو الجهة التي ينتمون إليها.

وأوضح أن وحدة إسرائيلية، وغطاء من القناصة والغارات الجوية، هاجمت المتسللين الأحد بعيد الساعة 23:00 بتوقيت المحلي (20:00 بتوقيت غرينتش). وأضاف «نعتقد أن الأربعة قتلوا»، مشيراً إلى أنه لم تسجل إصابات على الجانب الإسرائيلي.

وكان بدر الدين، يُعد المتهم الرئيسي و«العقل المدبر» للاغتيال، لكن المحكمة توقفت عن ملاحقته بعد تأكيد مقتله.

وتتهم المحكمة عياش (56 عاماً)، الذي قالت إنه مسؤول عسكري في حزب الله، بقيادة الفريق المنفذ للعملية. ويحاكم كل من عنيسي (46 عاماً) وصبرا (43 عاماً) بتهمة تسجيل شريط فيديو مزيف بثته قناة «الجزيرة» يدعي المسؤولية نيابة عن جماعة وهمية. ووجهت لمرعي (54 عاماً) اتهامات بالتورط في العملية، ويواجه المتهمون، في حال تمت إدانتهم، احتمال



### الحقيقة لا تموت

أشهر بدعم من حزب الله، الأسبوع الماضي من «ارتدادات استحقاق 7 أغسطس». وقال «بحسب معلوماتنا، المعنويون في هذه القضية سيتعاونون معها بشكل مسؤول لوقف الاضطهاد بالماء العكر الذي قد يلجا له البعض». وأكد أن «مواجهة الفتنة أولوية».

وأثار تشكيل المحكمة الدولية منذ البداية جدلاً وانقساماً في لبنان بين مؤيديها من حلفاء الحريري وأخرين من حلفاء حزب الله شككوا في مصداقيتها.

ويقول بيطار إنه وبرغم مرور الكثير الوقت ودخول الحريري الابن في تسويات سياسية مع حزب الله فإن «أكثر ما يثير القلق.. أن الاستقطاب لا يزال بالغاً، ومن الممكن أن تشتعل الانقسامات المذهبية مجدداً وبسرعة كبيرة»، والأسوأ أنها ستترافق من أزمة اقتصادية غير مسبوقة.

خلوية قالوا إنها تبين مراقبة المتهمين للحريري منذ استقالته وحتى الدقائق الأخيرة قبل التفجير. وورد في القرار الاتهامي الصادر عن المحكمة أنه يقوم على أدلة «ظرفية تقوم على الاستنتاج والاستدلال المنطقيين»، بحسب نص القرار بالعربية، وأبرزها «التزام المكاني» لسلسلة طويلة من الاتصالات الهاتفية التي أجراها المتهمون من هواتف محمولة عدة.

وقال زعيم تيار المستقبل سعد الحريري الأسبوع الماضي «لم نقطع الأمل يوماً بالعدالة الدولية وكشف الحقيقة»، داعياً أنصاره إلى التحلي بالصبر و«تجنب الخوض بالأحكام والمبارزات الكلامية على وسائل التواصل الاجتماعي».

في المقابل حذر رئيس الوزراء الحالي حسان دياب، الذي شكّل حكومته قبل

التي كانت قواتها منتشرة في لبنان وتجنب بمفاصل الحياة السياسية. وشكّل اغتياله علامة فارقة في تاريخ البلاد، بعدما دفعت النقمة الشعبية وتحالف «14 آذار» السياسي الواسع الذي أفرزه، إلى انسحاب السوريين. ويقول أستاذ العلاقات الدولية في باريس وبيروت كريم بيطار «حتى وإن كان للبنان تاريخ طويل من الاغتيالات السياسية، إلا أن هذا الاغتيال شكل زلزالاً حقيقياً».

وخلال المحاكمة، قال الإدعاء إنه جرى اغتيال الحريري كونه كان يُشكّل «تهديداً خطيراً» للنفوذ السوري في لبنان، الذي تنخره الانقسامات الطائفية والسياسية وترتبط قواه السياسية بدول خارجية. ويقر المدعون بأن القضية تعتمد على أدلة «ظرفية» لكنهم يجادلونها مقنعة، وتعتمد أساساً على تسجيلات هواتف

السجن المؤبد. ويُتلى حكم العقوبة في جلسة علنية منفصلة عن جلسة النطق بالحكم.

وأوضح متحدث باسم المحكمة أنه «إذا كان الشخص المدان طليقاً وغير حاضر عند تلاوة الحكم والعقوبة تصدر غرفة الدرجة الأولى مذكرة توقيف بحقته».

ويحق للدعاء والمدان استئناف الحكم أو العقوبة، وفي حال توقيف أحد المتهمين يجوز له أن يطلب إعادة محاكمته. ولا يعني النطق بالحكم أو العقوبة انتهاء عمل المحكمة، كونها فتحت قضية أخرى العام الماضي موجهة تهمتي «الإرهاب والقتل» لعياش في 3 هجمات أخرى استهدفت سياسيين بين العامين 2004 و2005.

وجاء اغتيال الحريري، الذي استقال من منصبه في 2004، في فترة بالغة الحساسية وفي خضم توتر مع دمشق،

## اعتراف ضمني أميركي بالإدارة الذاتية الكردية يجرح تركيا

دمشق - ندت تركيا الانخراط في اتفاق نطفي أمرته قوات سوريا الديمقراطية وشركة نفطية أميركية، في التقاء نادر في المواقف بينها وبين دمشق، التي سبق وهاجمت الاتفاق معتبرة أنه باطل ولا أثر قانونياً له.

ولم تعلق الإدارة الذاتية الكردية ولا قوات سوريا الديمقراطية التي تسيطر على شمال شرق سوريا والمدعومة أميركياً على الأمر، لكن مسؤولين في واشنطن تحدثوا عن اتفاق «لتطوير حقول النفط» دون تقديم المزيد من التفاصيل.

وأوضحت وزارة الخارجية التركية في بيان أن الاتفاق أبرم مع شركة «لنتا كريستال إنرجي». وجاء في البيان «إننا نأسف للدعم الأميركي لهذا الأمر الذي يتجاهل القانون الدولي والذي يمت إلى تمويل الإرهاب» معتبراً الاتفاق «غير مقبول».

ووشنت تركيا مع فصائل سورية موالية لها هجوماً على المقاتلين الأكراد في شمال سوريا في أكتوبر الماضي، وهو الثالث بعد هجوم أول في العام 2016 سيطرت خلاله على مدن حدودية عدة، وثان عام 2018 سيطرت خلاله على منطقة عفرين الكردية، متسببة بنزوح عشرات الآلاف من السكان.

وتعدّ أنقرة وحدات حماية الشعب الكردية، العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية، «إرهابية»، وتعتبرها امتداداً لحزب العمال الكردستاني الذي يخوض تمرداً ضدها منذ عقود.

وحرصت تركيا على مدار جولات التفاوض «العبيثة» بين النظام السوري والمعارضة على عدم إشراك الوحدات

الإقدام على الرد. ويعتقد المراقبون أن تجنّب إسرائيل توجيه اتهامات لحزب الله بالوقوف خلف المجموعة المتسللة واقتصرها على تحميل دمشق المسؤولية، هو لترك خط الرجعة.

وإسرائيل وسوريا المجاورة في حالة حرب نظرياً. وتشهد سوريا منذ عام 2011 حرباً مدمرة ومعقدة تشارك فيها فصائل مقاتلة وجماعات جهادية مع تدخل جهات فاعلة إقليمية ودولية.

ونفذت إسرائيل العديد من الغارات منذ عام 2011 في سوريا في ظل مخاوف من نجاح إيران حليفة دمشق في فتح جبهة جديدة متقدمة ضدها.

ورجح المرصد السوري لحقوق الإنسان أن يكون المهاجمون ينتمون إلى «المقاومة السورية لتحرير الجولان» وهو فصيل على صلة بحزب الله اللبناني تشكل قبل أكثر من ست سنوات لشن هجمات ضد إسرائيل في المنطقة المتنازع عليها.

ولاستبعاد مراقبون في أن يكون حزب الله من يقف خلف محاولة التسلسل الأخيرة من سوريا، لاسيما في ظل صعوبة الرد من لبنان ليس فقط لجهة حالة الاستنفار الإسرائيلي على الجانب المقابل، بل وأيضاً لإمكانية خروج الوضع عن السيطرة حيث أن تل أبيب حذرت الحزب من خطورة

ووشنت تركيا مع فصائل سورية موالية لها هجوماً على المقاتلين الأكراد في شمال سوريا في أكتوبر الماضي، وهو الثالث بعد هجوم أول في العام 2016 سيطرت خلاله على مدن حدودية عدة، وثان عام 2018 سيطرت خلاله على منطقة عفرين الكردية، متسببة بنزوح عشرات الآلاف من السكان.

وشهدت العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة في الأشهر الماضية تحسناً في ظل التقاء بينهما في الملف الليبي، وكانت أنقرة تراهن على هذا التحسن لتغيير السياسة الأميركية حيال أكراد سوريا، بيد أن الخطوة الأخيرة ستضطر أنقرة إلى إعادة النظر في حساباتها.

وكان السناتور الجمهوري الأميركي ليندسي غراهام المعروف بعلاقته الوثيقة مع الأكراد في سوريا، أكد الخميس في جلسة استماع في الكونغرس حدوث الاتفاق، فيما قال وزير الخارجية مايك بومبيو الذي حضر الجلسة إن «الصفقة استغرقت وقتاً أطول بقليل مما كنا نأمل، ونحن الآن في مرحلة التنفيذ».

## إسرائيل تحبط محاولة تسلل من الجولان على وقع توتر مع إيران وأذرعها

تل أبيب - أعلن الجيش الإسرائيلي الاثنين، أنه استهدف مجموعة مكونة من أربعة مسلحين كانت تعمل على زرع عبوات ناسفة بالقرب من السياج الأمني الذي بنته إسرائيل في الجولان السوري المحتل.

ويأتي هذا التطور على وقع توترات متزايدة على طول المنطقة الحدودية الممتدة من سوريا إلى لبنان، على خلفية مقتل عنصر من حزب الله في قصف يعتقد أنه إسرائيلي بالقرب من العاصمة السورية دمشق.

وسبق أن أعلنت إسرائيل قبل أيام أنها أحبطت عملية تسلل لعناصر من حزب الله إلى أراضيها عبر لبنان، وهو ما نفاه الحزب الذي أكد أن الرد على مقتل عنصره في سوريا «أت لا محالة».

وقال المتحدث باسم الجيش الكولونيل جوناثان كورنيكوس للصحافيين عبر الهاتف، إن العناصر «كانوا في إسرائيل ولكن خارج السياج» الحدودي، دون أن يذكر هوياتهم أو الجهة التي ينتمون إليها.

وأوضح أن وحدة إسرائيلية، وغطاء من القناصة والغارات الجوية، هاجمت المتسللين الأحد بعيد الساعة 23:00 بتوقيت المحلي (20:00 بتوقيت غرينتش). وأضاف «نعتقد أن الأربعة قتلوا»، مشيراً إلى أنه لم تسجل إصابات على الجانب الإسرائيلي.

وكان بدر الدين، يُعد المتهم الرئيسي و«العقل المدبر» للاغتيال، لكن المحكمة توقفت عن ملاحقته بعد تأكيد مقتله.

وتتهم المحكمة عياش (56 عاماً)، الذي قالت إنه مسؤول عسكري في حزب الله، بقيادة الفريق المنفذ للعملية. ويحاكم كل من عنيسي (46 عاماً) وصبرا (43 عاماً) بتهمة تسجيل شريط فيديو مزيف بثته قناة «الجزيرة» يدعي المسؤولية نيابة عن جماعة وهمية. ووجهت لمرعي (54 عاماً) اتهامات بالتورط في العملية، ويواجه المتهمون، في حال تمت إدانتهم، احتمال

وضع مبرك